فلا تكون قوما اخر فالجواب ان المذكور في القول المؤلف
وهو القياس التبيجة باعتبار مادتها واعتبار صورتها
فهي باعتبار صورتها قول اخر والتعريف المذكور بالتقرير
السابق منطبق على مثل قولنا العالم متغير وكل متغير حادث
المنتج لان العالم حادث وظاهر من هذا التقرير ان المراد
بالقول الاخر القول العقلي كما يشمل اللفظي لانه كما يلزم من
التلفظ بالدليل بل وبما من تعقل معناه التلفظ بالمدلول
فيكون القول المؤلف شاملا للقول العقلي والقول
اللفظي والقول الاخر خاصا بالعقلي قال بعضهم الدليل هو
بالمعنى المذكور في هذا التعريف كما يشمل الكتاب والسنة
والاجماع ومثل وجود العالم بالنسبة الى وجود الصانع
وحينئذ ما وجه لذكره في هذا المقام ورد بما قالوا ذلك
البعض بان كلا من الكتاب وما ذكر معه كما يفيد العلم اذا
اخذت فيه مقدمات فترتب ترتيبا خاصا فيحصل حينئذ
شيآن خاصان نفس الشيء المنظور في احواله والمقدمات
المرتبة وهذا القدر كما يدفع فيه بين المعرفين بالتعريف
الاول والمعرفين بالتعريف الثاني انما النزاع في ان لفظ
الدليل هل وضع بازاء ذلك الشيء ام بازاء المقدمات المرتبة
فقال بالاول اصحاب التعريف الاول وقال بالثاني اصحاب
التعريف الثاني فتامل قوله فعلى الاول اي التعريف الاول
وهو الذي يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى العلم بمطلوب
خبري قوله هو العالم بفتح اللام اي هو العالم لكن من حيث
اشتماله على الجهة المؤدية للمطلوب وعلى الحدوث على هذا
يكون الدليل مفردا اما ان الحصر المستفاد من تعريف
طرفي الجملة مع فصلها بضمير الفصل وهو حصر الدليل في المفرد

كالعالم

كالعالم انما يصح على الاحتمال الاول من الاحتمالين السابقين
في قوله بصحيح النظر فيه وهو ان المراد بالنظر فيه التفكر
في احواله وصفاته واما اذا كان المراد بالنظر فيه مايعم التفكر
في احواله والنظر في نفسه وهو الاحتمال الثاني من الاحتمالين
السابقين فلا يصح الحصر المذكور اذ يلزم حينئذ هذا الاحتمال
ايضا ان تكون المقدمات الماخوذة مع الترتيب دليلا
لتصدق التعريف على هذا الاحتمال بها لانه يمكن التوصل
الى العلم بالمطلوب الخبري بتلك المقدمات لكن بعد ترتيبها
ترتيبا صحيحا مستجمعا لشرائط الانتاج كما سبق فتعم
لا يصدق التعريف حينئذ كلا الاحتمالين بالمقدمات الماخوذة مع
الترتيب لانه لا معنى لتعلق النظر بها واجيب بان الحصر
المستفاد من قوله والدليل على الاول هو العالم ليس حقيقيا
بل المقدمات الماخوذة مع الترتيب نحو قولنا العالم حادث
وكل حادث له صانع وهذا لا ينافي ان تكون المقدمات
الماخوذة مع الترتيب دليلا ايضا وان يكون التعريف
صادقا بها قوله وعلى الثاني اي وعلى التعريف الثاني وهو
قول المؤلف الخ الدليل على وجود الصانع قولنا الخ قوله
العالم حادث وكل حادث فله صانع قياسه من الشكل الاول
منتج لان العالم له صانع وهو معنى وجود الصانع والحاصل
ان الدليل على التعريف الاول يقال للامر الذي يمكن ان
يتامل فيه ويستنبط منه المقدمات وترتب فتنتج المطلوب
وعلى التعريف الثاني يقال للمقدمات الغير المرتبة فترتب
ترتيبا مستجمعا لشروط الانتاج فتنتج المطلوب قوله واما
قولهم اي قول بعض اهل المعقول في تعريفه قوله هو الذي
يلزم من العلم به العلم بشيء اخر اعترض هذا التعريف بانه غير

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)